الأمم المتحدة

A/62/745

الجمعية العامة

Distr.: General
17 March 2008
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثانية والستون

البند ١١٣ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى:

انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويشرفها الإفادة بأن حكومة شيلي قررت تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، التي ستجرى الانتخابات بشأنها في أيار/مايو ٢٠٠٨ في نيويورك.

وبهذه المناسبة، يشرف بعثة شيلي الدائمة بأن ترفق طيه مذكرة بالتعهدات والالتزامات التي قطعتها شيلي على نفسها لحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان (انظر المرفق) تمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١.

180308 180308 08-27372 (A)

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمانة العامة في البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

مذكرة

قررت جمهورية شيلي تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، التي ستُجرى الانتخابات بشأنها في أيار/مايو ٢٠٠٨.

فحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من الركائز والأهداف الأساسية لسياسة شيلي الخارجية. ومرد ذلك إلى إيماننا الراسخ بقيمة شخص الإنسان وكرامته وبحقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يمثل موقفنا هذا ردا منا على ماضينا القريب، ذاك الماضي الذي يتمثل أهم درس تاريخي يُستفاد منه بالتحديد في الحاجة إلى الدفاع غير المشروط، في كل مكان وتحت جميع الظروف، عن جميع الحقوق والحريات الأساسية.

وعلى الصعيد الوطني، كانت الخطوة الأولى في مجال حقوق الإنسان بعد عودة الديمقراطية إلى شيلي هي إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في عام ١٩٩٠. وكان الهدف الرئيسي هو التأكد من حقيقة ما حدث في ظل الحكم العسكري، والتعرف على ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأقاربهم، ومنح التعويضات الأنسب. وقد بذل البلد جهدا غير مسبوق في هذا الصدد وواصل القيام بذلك في السنوات اللاحقة واضعا نصب عينيه هدفا واضحا وقارا هو البحث عن الحقيقة وتحقيق المصالحة الوطنية.

وقد ألهمت الطريقة التي عالجت بها شيلي مسألة انتهاكات حقوق الإنسان تحت الحكم العسكري عددا من بلدان أمريكا اللاتينية التي رأت في النموذج الشيلي آلية فعالة لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان في ظل أنظمة مماثلة، وفي الوقت نفسه، لتعزيز الوئام والسلم الاجتماعي الضروريين للمجتمعات التي مزقتها الكراهية والتعصب ورفض الآخر والعنف.

وعلى الصعيد الداخلي أيضا، أعطت شيلي الأولوية لاحترام ومراعاة حقوق الإنسان لمجموعات الأقليات ولأفراد المجتمع الأشد ضعفا، خصوصا منهم الأطفال والنساء والسكان الأصليون وجميع الفئات التي تعرضت للتمييز بشكل أو بآخر. وباتباع سياسة واضحة وحازمة، أكدت شيلي الاعتراف بالتنوع الثقافي باعتباره حقا ومكونا من مكونات المجتمع الشيلي في القرن الحادي والعشرين.

وهذا الالتزام بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها مطلب وطني شامل، ينبني على أساس توافق سياسي واجتماعي كان له الفضل في تبوؤ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مكانة طليعية.

وقد تعهدت شيلي، باعتبارها مرشحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بالمضي قدما في هذه التغييرات عن طريق مواصلة إجراء تعديلات تشريعية تهدف إلى أن تدرج في قوانينها الوطنية القواعد الرئيسية للقانون الدولي التي تحمي حقوق الإنسان وتعززها.

وفي مجال التعليم، ستواصل شيلي تنفيذ دورات عن حقوق الإنسان. وتوفر معظم فروع القوات المسلحة حاليا هذه الدورات كجزء من التدريب الإلزامي؛ وينطبق الشيء نفسه على بقية التعليم العام، حيث يندرج موضوع حقوق الإنسان في مادة تكوين المواطن/التربية المدنية.

وعلى الصعيد الدولي، شاركت شيلي في المنتديات الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان. وكانت شيلي عضوا في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سابقا، حيث ساهمت في تدعيم المنظومة العالمية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، إدراكا منها بأن نظام الإجراءات الخاصة يشكل إحدى الأدوات الرئيسية لحماية تلك الحقوق، وتأكيدا منها على ضرورة تعزيز الإجراءات وتقوية التنسيق فيما بينها لزيادة فاعليتها وتجنب ازدواجية المهام.

وتجدر الإشارة إلى أن أول إجراء خاص اتُّخذ كان في الواقع هو تكوين الفريق العامل المعني بحالة حقوق الإنسان في شيلي الذي تشكل في السبعينات من القرن العشرين. وكان إنشاء هذا الفريق العامل إيذانا بانطلاق عهد الإجراءات الخاصة وساهم بلا شك في ذلك الوقت في توعية المجتمع الدولي بحالة حقوق الإنسان في شيلي والتحذير من الانتهاكات الخطيرة التي كان يرتكبها النظام العسكري في شيلي.

وقد حثت شيلي منذ البداية على إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يساهم في فرض احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز تلك الحريات والحقوق والتعاون في جميع المسائل المتعلقة بها ومنع انتهاكها.

وستواصل شيلي، بعد أن تنال عضوية المجلس، المضي قدما بجميع التدابير الهادفة إلى بناء جهاز قوي وفعال يركز في معالجة القضايا على السعي إلى بلوغ توافق في الآراء وعلى الشفافية والإنصاف، دون أن تغفِلَ أبدا أن حقوق الإنسان جميعها حقوق مترابطة غير قابلة للتجزئة، بما في ذلك الحق في التنمية.

وما فتئت شيلي تدعو بحماس إلى وضع معايير في مختلف مجالات حقوق الإنسان وتدعم ذلك بقوة، كما شاركت في جميع عمليات التفاوض الهادفة إلى وضع صكوك دولية تحسن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من منظور قانوني وتنظيمي.

وفيما يتعلق باختصاص المحاكم الدولية لحقوق الإنسان، اعترفت شيلي، منذ عام ١٩٩٠، بالولاية الإلزامية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان واختصاصها. فمنذ ذلك التاريخ وشيلي تتعاون بشكل كبير في تعزيز منظومة البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان وتوطيدها من خلال التبرعات المالية المقدمة إلى المنظومة، وعلى وجه الخصوص، من خلال عزمها القوي على أن تمتثل بالكامل وفي الوقت المناسب لتوصيات كل من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وأحكامهما وقراراتهما.

وختاما، فإن لجمهورية شيلي خبرة واسعة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهو أمر ينبثق من اقتناعها بالحاجة إلى احترام تلك الحقوق بوصفها ضمانة للاستقرار الديمقراطي، فضلا عن الحاجة إلى كفالة ألا تتكرر أبدا الأحداث الحالكة التي شهدها تاريخنا القريب في مجال انتهاك حقوق الإنسان، في أي جزء من العالم.

وإن انتخاب شيلي لعضوية مجلس حقوق الإنسان سيتيح لها الفرصة لتعميق إسهامها في المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، ولتقاسم خبرتها، وللمساعدة على تعزيز مبدأ احترام جميع حقوق الإنسان، تلك الحقوق التي، إلى جانب التنمية البشرية والأمن، تشكل حجر الأساس في نظام دولي يبوئ الإنسان مكانة مركزية.